PRESS RELEASE _____

عمليات الاعتراض في البحر وإعادة المهاجرين واللاجئين إلى ليبيا تشكل جريمة ضد الإنسانية: يجب على لاهاي التحقيق في مسؤولية مسؤولي الاتحاد الأوروبي
برلين ، 30 نوفمبر 2022

قدم المركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان (ECCHR) ، بدعم من Sea-Watch ، بلاغًا إلى المحكمة الجنائية الدولية (ICC) بشأن ارتكاب جرائم ضد الإنسانية ضد المهاجرين واللاجئين الذين تم اعتراضهم في البحر وأُعيدوا بشكل ممنهج إلى ليبيا واحتجزوا فيها. تحث المنظمتان المحكمة الجنائية الدولية على التحقيق في المسؤولية الجنائية الفردية للمسؤولين رفيعي المستوى في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ووكالات الاتحاد الأوروبي بشأن العديد من حالات الحرمان الشديد من الحرية التي بدأت باعتراضات في البحر بين عامي 2018 و 2021.
ومن بين الجناة المزعومين سياسيين أوروبيين رفيعي المستوى، كوزراء الداخلية الإيطاليين السابقين مثل Marco Minniti و Matteo Salvini، رئيس الوزراء الحالي والسابق لمالطا Robert Abela وJoseph Muscat، الممثل السامي السابق للاتحاد للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية Federica Mogherini، وFabrice Leggeri المدير التنفيذي السابق للوكالة الأوروبية لحرس الحدود والسواحل- Frontex - ، وبالإضافة إلى أعضاء مراكز تنسيق الإنقاذ الإيطالية والمالطية ومسؤولي - EUNAV FOR MED- والدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية -EEAS-.
منذ عام 2016 ، زادت وكالات الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من بناء القدرات والدعم التشغيلي لما يسمى بخفر السواحل الليبي من خلال توفير التمويل وزوارق الدوريات والمعدات والتدريب، وكذلك من خلال المشاركة المباشرة في اعتراضات محددة، على سبيل المثال. توفير معلومات عن مواقع القوارب المعرضة للخطر. يميل هذا الدعم والتعاون إلى إظهار الدور الحاسم الذي يلعبه كبار مسؤولي الاتحاد الأوروبي في الحرمان من الحرية للمهاجرين واللاجئين الفارين من ليبيا.
يستند البلاغ مع إلى أدلة مباشرة تم الحصول عليها من خلال Sea-Watch وغيرها من منظمات الإنقاذ البحري ومنظمات المجتمع المدني ، فضلاً عن الصحفيين الاستقصائيين وتحليل 12 حادثة الحرمان من الحرية في البحر، ويسلط الضوء على المسؤولية الفردية للجناة رفيعي المستوى. إن عمليات الاعتراض في البحر والعودة اللاحقة للمهاجرين واللاجئين إلى ليبيا ليست مهمات بحث وإنقاذ تنفذ الأرواح. بدلاً من ذلك، يجادل ECCHR في البلاغ أن هذه العمليات تشكل جرائم ضد الإنسانية في شكل الحرمان الشديد من الحرية الجسدية لأنها جزء من نظام استغلال واسع النطاق، يستهدف هذه الفئات الضعيفة في ليبيا. لذلك يجب على المحكمة الجنائية الدولية التحقيق في التعاون بين هذه الجهات الأوروبية والليبية وتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة.
انتشر الانتهاك والاستغلال الممنهج للمهاجرين واللاجئين في ليبيا منذ عام 2011 على الأقل، وشمل أعمال الاحتجاز التعسفي، التعذيب ،القتل،الاضطهاد، العنف الجنسي والاستعباد. هذه الانتهاكات قد ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية ، كما ذكر المركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان ECCHR، إلى جانب الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان ومنظمة محامون من أجل العدالة في ليبيا، في بلاغ آخر إلى ICC في عام 2021. وعلى الرغم من معرفتهم بهذه الجرائم، فقد عزز مسؤولو وكالات الاتحاد الأوروبي وكذلك في إيطاليا ومالطا تعاونهم مع ليبيا لمنع اللاجئين والمهاجرين من الفرار من ليبيا عن طريق البحر.
" إن النظام الحالي للاتحاد الأوروبي لدعم قدرات وعمليات ما يسمى بخفر السواحل الليبي على طول طريق وسط البحر الأبيض المتوسط لا ينقذ حياة أي شخص. كما تشير الأدلة المقدمة في البلاغ إلى أن هذه العمليات التي قد تصل إلى إلى الحرمان الشديد من الحرية قد تشكل جرائم ضد الإنسانية". يقول Andreas Schueller مدير برنامج المساءلة والجرائم الدولية في ECCHR.
" كما أن المعاملة اللاإنسانية وظروف الاحتجاز للمهاجرين واللاجئين في ليبيا معروفة منذ سنوات عديدة. البلد ليس مكانًا آمنًا للمهاجرين واللاجئين. بموجب القانون البحري الدولي ، يجب إنزال الأشخاص الذين يتم إنقاذهم في البحر في مكان آمن. لا ينبغي إعادة أي شخص إلى ليبيا بعد أن يتم إنقاذه في البحر ".

يطالب ECCHR و Sea-Watch:

- تحقيق شامل من قبل المحكمة الجنائية الدولية في الجرائم المزعومة ضد الإنسانية المرتكبة ضد المهاجرين واللاجئين في البحر ثم في ليبيا ، بما في ذلك تلك التي ارتكبها مسؤولون رفيعو المستوى من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ووكالات الاتحاد الأوروبي؛

- الإنهاء الفوري لأي سياسة أو برنامج أو تمويل من قبل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه يهدف إلى إضفاء الطابع الخارجي على الحدود الأوروبية من خلال احتواء المهاجرين في ليبيا ؛
- إجراء عمليات بحث وإنقاذ مدنية، غير عسكرية عبر البحر الأبيض المتوسط ، تعمل وفقًا للقانون البحري وقانون حقوق الإنسان، وتفي بواجب تقديم المساعدة للناس وإنزالهم في مكان آمن.

في نوفمبر/تشرين الثاني 2021، قدم المركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان، بدعم من شركائه الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان ومنظمة محامون من أجل العدالة في ليبيا بلاغاً إلى المحكمة الجنائية الدولية، يدعو فيه إلى فتح تحقيق عن مسؤولية الجماعات المسلحة والميليشيات والجهات الحكومية الليبية المتورطة في ارتكاب جرائم ضد الإنسانية ضد المهاجرين واللاجئين في ليبيا. على مدار السنوات الـ 11 الماضية، كانت المحكمة الجنائية الدولية تحقق في الوضع في ليبيا، لكنها فشلت حتى الآن في فتح قضية بشأن الجرائم المرتكبة على وجه التحديد ضد المهاجرين واللاجئين.

في أعقاب مراسلة المركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان في عام2021، تضافرت جهود المحكمة الجنائية الدولية والمدعين العامين من أربع دول، وتم مؤخرًا تسليم اثنين من الإريتريين المشتبه بهم إلى هولندا وإيطاليا على التوالي. يجب على المحكمة الجنائية الدولية زيادة هذه الجهود من خلال اتخاذ الخطوات التي طال انتظارها لإنهاء دائرة الانتهاكات التي لا يزال مصيرها مجهولاً في ليبيا ، وتقديم الجناة الليبيين والأوروبيين إلى العدالة عن الجرائم ضد الإنسانية.

معلومات التواصل :

ECCHR - Maria Bause, presse@ecchr.eu , 49 30 69819797